الأنباء
الاربعاء 23 سبتمبر 2015

# الصين تدفع العالم لأزمة اقتصادية جديدة

الصين تتجه نحو تحقيق أبطأ معدل سنوي للنمو الاقتصادي خلال ربع قرن وفي الصورة متداول يتابع حركة الاسهم الصينية أمس ( رويترز)

يعاني الاقتصاد العالمي من حالة عدم الاستقرار التي تسود ثاني أكبر اقتصاد في العالم ويعتقد 32٪ من المشاركين في استبيان أجرته شركة «جلف انتيلجنس» وشارك فيه 200 من المختصين في قطاع الطاقة أن المشهد المستقبلي للنمو في قطاع الاقتصاد الصيني، والذي يعاني من أسوأ أداء له على مدى عدة عقود، هو الذي أعطى شرارة الانطلاق لأكبر موجة من عدم الاستقرار والثباتية التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، وفقا لـ «سي إن بي سي العربية».

**أبطأ نمو**

ويرى المراقبون أن الصين تتجه نحو تحقيق أبطأ معدل سنوي للنمو الاقتصادي خلال ربع قرن، حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار المعدل السنوي المستهدف من قبل الحكومة الصينية والذي يبلغ 7٪ لهذا العام، ويترافق مع ذلك هبوط في أسعار المنتجين الصينيين بنسبة 5، 4٪ خلال شهر يوليو، كما شهدت الصين تدني مستويات الاعتمادات في الاقتصاد الفعلي مع بقاء التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية بحدود نصف النسبة المئوية المتوقعة لهذا العام (3٪). وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المراقبين يرون أن الحكومة الصينية تعمد إلى المبالغة في نسبة معدلات النمو الحالية، حيث يعتقد مراقبون مستقلون أن هذه النسبة أقرب فعليا إلى أن تكون 6٪.

**استمرار هبوط النفط**

من ناحية أخرى، فقد توقع 56٪ من المشاركين في الاستفتاء أن تواصل أسعار النفط تقلباتها الدراماتيكية وتذبذبها بين هبوط وصعود خلال 2016، وبينما يرى 42٪ منهم أن يصل متوسط سعر خام القياس برنت بحدود 50 دولارا للبرميل، فإن 24٪ من المشاركين أبدوا قدرا أكبر من التفاؤل بحيث توقعوا أن يصل متوسط سعر برنت إلى حدود 60 دولارا للبرميل.

**مراقبون: الحكومة الصينية تبالغ في نسبة معدلات النمو الحالية**

**استبيان: 65٪ يتوقعون استمرار هبوط أسعار النفط**

ويضيف السيد رول من هيئة أبوظبي للاستثمار «على الرغم من انخفاض عدد منصات حفر النفط العاملة في أميركا الشمالية خلال العام الماضي، إلا أن التطورات التكنولوجية قد تفوقت على التوقعات، وبالتالي نجحت بالحفاظ على ثبات مستويات إنتاج النفط الصخري إن لم تكن قد ساهمت بزيادتها بالفعل بشكل منتظم» ويوضح السيد رول قائلا «ومع الهبوط في أسعار النفط نتيجة الزيادات المتواصلة من قطاع الإنتاج بالولايات المتحدة الأميركية، فقد كان من المنطقي بالنسبة لدول منظمة الدول المصدرة للنفط -أوبيك أن تحافظ على مستوياتها الانتاجية دون تخفيض».

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط-أوبيك قد قررت خلال شهر نوفمبر الماضي أن تتخلى عن دورها التقليدي في الحد من العرض من أجل الحفاظ على السعر المرتفع، واختارت دول أوبيك بدلا من ذلك سياسة زيادة الإنتاج من أجل حماية حصصها السوقية، وقد أشارت نتائج استبيان جلف انتيلجنس إلى 31٪ من المشاركين يرون أن الالتزام غير المؤكد من قبل دول المنظمة تجاه الحفاظ على هذه الاستراتيجية هو السبب الأساسي في التقلبات التي تشهدها أسواق النفط.

**برنت يفقد 50٪ من قيمته في 2014**

بعد سنوات من الاستقرار على سعر يتخطى 100 دولار للبرميل، إلا أن خام القياس العالمي برنت فقد خلال النصف الثاني من 2014 حوالي نصف قيمته، تلا ذلك مرحلة صعود بنسبة 50٪ لكن هذا الصعود فقد زخمه خلال فصل الصيف وعاد سعر النفط الخام ليخسر المكاسب التي حققها. وتسبب هذا المشهد غير الواثق للأسعار في إطلاق شرارة البدء لإلغاء العديد من المشروعات، الأمر الذي يهدد بالخطر العديد من الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها فيما يخص السعة الإنتاجية على المدى الطويل.

# «البنك الدولي»: 50 دولاراً للنفط حتى 2017

العربية: استبعد البنك الدولي، عودة سعر البترول إلى ما كان عليه قبل عامين، في المدى المنظور على الأقل، غير أنه توقع في الوقت نفسه، استعادة الأسعار عافيتها بعد 2017.

وقال مارسلو جوقالي، كبير مديري البنك الدولي للاقتصاد الكلي والسياسات المالية، في اتصال مباشر من مكتبه بواشنطن، إن «استقراءات البنك تشير إلى أن الاستمرار في هبوط أسعار البترول، عند 50 دولارا للبرميل على مدار الفترة المتبقية من العام الحالي واستمرار أعلى بنفس الوتيرة طوال 2016.

وعلى صعيد التعاون بين السعودية والبنك الدولي، أكد جوقالي، أن السعودية أهم شريك استراتيجي أصيل للبنك، في مختلف أوجه التعامل في شتى ضروب العمل التنموي»، مشيرا إلى أن البنك يقدم مساعدات فنية للسعودية بشكل مستمر، لإبقاء اقتصادها على عافيته، وتعزيز نموه بشكل متجدد.

البنك الدولي يستبعد عودة سعر البترول إلى ما كان عليه قبل عامين في المدى المنظور

وقال جوقالي: «إن البنك الدولي، مستمر في دعم توجه السعودية الاقتصادي من الناحية الفنية، من خلال أكبر حزمة من البرامج التقنية، بل إنه على أتم الجاهزية لعمل المزيد، ما من شأنه تعميق التعاون بين الطرفين بشكل أكثر، متى ما طلبت الحكومة السعودية ذلك».

وكان قد توقع مارسلو جوقالي، كبير مديري البنك الدولي للاقتصاد الكلي والسياسات المالية، أن تظل أسعار النفط أقل من 70 دولارا للبرميل حتى 2017، وألا تعود لمستوياتها السابقة حتى بعد 2017. ونوه كبير مديري البنك الدولي للاقتصاد الكلي والسياسات المالية، أن هناك أربع سياسات يجب التعامل بها مع انخفاض أسعار النفط، الأولى تتمثل في تقليل الإنفاق الحكومي، بجانب تغيير نوع الإنفاق، مع التخطيط للأمام على المدى الطويل، وتعدد موارد الإيرادات وتنويع الاقتصاد.

ولفت جوقالي إلى أن معدلات النمو الاقتصادي سترتفع، ولكن بنسبة أقل مما كانت عليه في السابق، وستظل أسعار البترول المنخفضة تلقي بظلالها على عجز الموازنات في معظم دول الخليج، في ظل المعاناة الأوروبية من الركود الاقتصادي، مشيرا إلى أن معدلات النمو تتجه نحو الانخفاض، مع دخول التضخم إلى المنطقة السالبة أيضا.

## «فيتش»: دول الخليج لن تتخلى عن ربط عملتها بالدولار

لندن - رويترز: قالت وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية امس ان تراجع أسعار النفط وارتفاع الدولار يضغطان على ربط عملات دول الخليج بالدولار الأميركي لكن من المستبعد إلغاء تلك السياسة.

وقال المدير في «فيتش» بول غامبل «يوجد ضغط على ربط سعر الصرف في المنطقة. (لكن) لن يحدث ذلك. في الحقيقة لا أتوقع أي تغيير في ربط سعر الصرف»، مضيفا أن الإلغاء سيكون قرارا سياسيا وليس اقتصاديا.

وقال خلال إيجاز صحافي «ربط أسعار الصرف هو العامل الأهم وهو في الحقيقة الدعامة الاسمية الوحيدة بتلك الاقتصادات وهو مدعوم باحتياطيات ضخمة».

وتظهر العقود المستخدمة لمعرفة اتجاه المراهنات على سعر الصرف أن العملات الخليجية تتعرض لضغوط متنامية، فقد سجلت عقود الدولار مقابل الريال لأجل عام واحد أعلى مستوى في 12 عاما في أغسطس، لكنها تظل أقل بكثير من المستويات المرتفعة المسجلة أوائل 1999 عندما كانت أسعار النفط تحوم قرب مستوى العشرة دولارات للبرميل.

وقال غامبل «رأينا ما هو أسوأ بكثير»، مضيفا أن احتياطيات العملة الصعبة التي كونتها الحكومات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة ستتآكل بالتأكيد.

وأضاف «البنوك المركزية لا تملك الأدوات وغير مستعدة للانتقال إلى نظام لسعر الصرف مختلف عن الربط». وتصنف «فيتش» السعودية عند «AA» لكنها عدلت نظرتها المستقبلية لها إلى سلبية في نهاية أغسطس، وعزت ذلك إلى تراجع أسعار النفط وزيادة الإنفاق إثر اعتلاء الملك سلمان العرش. وقال غامبل ان النظرة المستقبلية السلبية تشير إلى أن احتمال خفض التصنيف في العامين القادمين يتجاوز 50٪.

## النفط يتراجع بفعل ضعف النمو العالمي

سنغافورة - رويترز: انخفضت أسعار النفط الخام أمس مع إقبال المتعاملين على جني الأرباح عقب صعودها في الجلسة السابقة في ظل ضعف النمو العالمي الذي قوض آفاق الطلب وسط وفرة في المعروض.

وتتذبذب أسواق النفط منذ بداية الأسبوع بفعل بيانات تشير إلى وصول الأسعار لأدنى مستوياتها بعد هبوطها أكثر من 50٪ على مدى العام الأخير ووفرة المعروض التي يقول المحللون المتشائمون إنها ستؤدي لمزيد من الخسائر.

ويركز التجار على عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أكتوبر، وهو شهر أقرب استحقاق، والتي ينتهي تداولها بعد تسوية أمس لتصبح عقود نوفمبر هي عقود شهر أقرب استحقاق.

وانخفض الخام الأميركي في العقود الآجلة 64 سنتا إلى 46,04 دولارا للبرميل. ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت إلى 47,7 دولارا للبرميل.

**المستشار الكويتي**

# لماذا ترتفع وتنخفض أسعار العملات دائما؟

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة
www.kuwaiticonsultant.com

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى تغيير سعر صرف أو سعر العملة مقابل العملات الأخرى، ويمكننا تقسيم هذه العوامل أو الأسباب الى: اقتصادية، وسياسية، ونفسية أو سيكولوجية، وسوف نتناول بالشرح المختصر كل عامل من تلك العوامل فيما يلي:

**1ـ العوامل الاقتصادية**

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة وأهم هذه المتغيرات هي:

**الأسعار المتغيرة**

والمقصود بالأسعار هنا النسبية بمعنى أنه اذا انخفضت الأسعار في دولة ما وبقيت الأسعار ثابتة في دولة أخرى فان معنى ذلك هو انخفاض الأسعار النسبية في الدولة الأولى، مثلا اذا انخفضت الأسعار في أميركا وبقيت الأسعار ثابتة في بريطانيا فان ذلك يعني أن الأسعار في أميركا أصبحت أرخص عند مقارنتها بالأسعار في بريطانيا.

كما ان انخفاض الأسعار في أميركا سيؤدي لزيادة الطلب من جانب الدول الأخرى على السلع والخدمات الأميركية وبمعنى آخر فان انخفاض الأسعار في أميركا سيؤدي لزيادة الصادرات الأميركية ومن ثم زيادة الطلب على الدولار وزيادة الطلب مع بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر على سعر الصرف ثابتة تؤدي الى رفع قيمته أو زيادة سعر صرفه مقابل العملات الأخرى وبطبيعة الحال فان العكس صحيح أي اذا ارتفعت الأسعار في أميركا فان الطلب على المنتجات الأميركية سوف ينخفض ومن ثم سوف ينخفض الطلب على الدولار ويؤدي ذلك الى خفض قيمته أو سعر صرفه.

**تغير الصادرات والواردات**

يتأثر سعر صرف العملة ايضا بالصادرات والواردات فاذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فان معنى ذلك أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدول الأخرى سوف يكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات الأخرى والعكس صحيح ونتيجة لذلك فانه اذا كانت صادات دولة ما أكبر من وارداتها أدى ذلك الى زيادة قيمة عملة تلك الدولة واذا كانت وارداتها أكبر من صادراتها أدى ذلك الى خفض قيمة عملتها.

**حركات رؤوس الأموال**

تؤثر حركات رؤوس الأموال في قيمة العملة مقابل العملات الأخرى حيث ترتفع قيمة عملة الدولة المستورده كرأس المال وتنخفض بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال وتغير حركات رؤوس الأموال تؤدي الى تغير سعر صرف العملات.

**أسعار الفائدة**

تؤدي زيادة أسعار الفائدة في دولة ما الى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

**التغيرات الهيكلية**

تؤدي التغيرات الهيكلية وخصوصا تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما الى تغير سعر صرف علمتها، فعلى سبيل المثال عندما تحصل الدولة على اساليب تكنولوجية متقدمة في مجال الإنتاج فانها تستطيع أن تنتج أكثر ومن ثم تنخفض الأسعار ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب من قبل الدول الأخرى على منتجاتها وتزيد صادرات تلك الدولة ومن ثم يزداد الطلب على عملتها ويؤدي ذلك الى زيادة سعر صرف عملتها.

**المضاربة**

ازداد نشاط المضاربة في أسواق العملات الدولية في الآونة الأخيرة وتؤدي المضاربة في هذه الأسواق الى التأثير على سعر صرف العملات وخصوصا في المدى القصير فعلى سبيل المثال اذا توقع المضاربون أن عملة دولة ما سوف ترتفع قيمتها في المستقبل فانهم سوف يشترون هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويزيد سعر صرفها أما اذا توقع المضاربون أن هذه العملة سوف تنخفض في المستقبل فانهم سوف يلجأون الى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

**2ـ العوامل السياسية**

لا يقتصر تأثر سعر صرف العملة بالعوامل التي أشرنا اليها ولكن يتأثر سعر الصرف أيضا بالعوامل السياسية فاذا كان هناك استقرار سياسي في دولة ما فان ذلك يؤدي الى ثقة الدولة الأخرى في اقتصاديات تلك الدولة نظرا لانعكاس الاستقرار السياسي ايجابيا على الاقتصاد ويؤدي ذلك الى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وخصوصا بغرض الاستثمار سوء في اسهم او سندات تلك الدولة ويلاحظ أن أسعار صرف عملات الدول الصناعية تتأثر كثيرا في الأحوال السياسية التي تمر بها.

**3ـ العوامل النفسية**

تلعب العوامل النفسية دورا مهما في أسعار صرف العملات ولعل اوضح مثال على ذلك هو ما حدث في فترة الكساد العالمي الكبير (1929ـ 1933) حيث انهارت معظم العملات الرئيسية وخصوصا الاسترليني وكانت الاسباب السكيولوجية أو النفسية من أهم العوامل التي أدت الى انهيار تلك العملات.

ولتوضيح كيفية تأثير العامل النفسي في أسعار صرف العملات نفترض أن سعر صرف عملة دولة ما انخفض بمقدار 5٪ مقابل العملات الأخرى لسبب أو لآخر فانه كثيرا ما تعم الفوضى في الأسواق المالية ويصاب الأفراد بحالة من الهلع والفزع حيث يتوقعون ان يحدث انخفاضا أكبر في قيمة العملة ومن ثم يسارعون الى التخلص مما بحوزتهم من هذه العملة وشراء عملات أخرى، هذا العمل سوف يؤدي الى زيادة عرض العملة ومن ثم تنخفض قيمتها بدرجة أكبر.

**4ـ التحكم في سوق الصرف**

يعتبر تحكم الدولة في تحديد أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى من أهم الأدوات في مجال التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، حيث إن التحكم في تحديد أسعار الصرف يهدف الى تحقيق التوازن بين المتحصلات من العملات الاجنبية من الدول الأخرى ومدفوعات الدولة الى تلك الدولة. ومن الجدير بالذكر أنه في هذه الحالة لا يسمح لقوى العرض والطلب على عملة الدولة ومن ثم أسعار صرف عملات الدول الأخرى في الأسواق الدولية التي تلعب أي دور في تحديد أسعار صرف عملة الدولة المعنية.

ويتميز نظام التحكم في أسعار الصرف بأنه يخضع للتحكم الكامل من قبل الحكومة حيث تتحكم الحكومة أو الدولة في سوق الصرف الأجنبي، بمعنى أن جميع العملات الاجنبية المتاحة لدى الدولة تدار من قبل البنك المركزي با عتباره يثمل السلطة النقدية وهو بمنزلة بنك الدولة الذي يدير احتياطاتها من العملات الاجنبية وفي هذه الحالة يدير البنك المركزي سوق الصرف الأجنبي من خلال تقنين العرض والطلب على العملات الاجنبية حتى يحقق سعر الصرف الرسمي التي ترغب فيه الحكومة بما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية والمالية والتي من أهمها العلاقات الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي.

(منقول عن كتاب: قضايا اقتصادية معاصرة، د.نبيل حشاد، الجزء الأول، 1996)